غازي الصوراني
2019-9-17

اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام

الحلقة السادسة :القطاع التجاري

يحتل قطاع التجارة الخارجية أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني الفلسطيني، ويعود ذلك لعوامل عديدة تتعلق في مجملها بتأثير هذا القطاع على الفروع الاقتصادية الإنتاجية وسوق العمل وميزان المدفوعات ومستويات الأسعار من ناحية، ودورها الأساسي في توفير احتياجات السوق المحلية من مستلزمات الإنتاج والسلع الاستهلاكية وتسويق المنتجات الفلسطينية ذات الارتباط الوثيق بالأسواق الخارجية من ناحية أخرى . ويساهم القطاع التجاري بما نسبته 11-13% من الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب ما نسبته 18% من الأيدي العاملة الفلسطينية .

مع بداية ما يسمى بالمرحلة الانتقالية، وقعت السلطة الفلسطينية العديد من الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول المجاورة والولايات المتحدة الأمريكية ودول الإفتا واتفاقية الشراكة الأوروبية، وكان قد سبقها بالطبع اتفاقية باريس الاقتصادية عام 1994 والتي أدت إلى تكريس التبعية الاقتصادية لدولة العدو الإسرائيلي التي أكدت على السوق الواحدة رغم أنها منحت السلطة الفلسطينية بعض الصلاحيات التي لم تستغلها المؤسسات المعنية ولم تطالب بتعديل البنود المجحفة بحق نمو وحرية الاقتصاد الفلسطيني، إضافة للقصور في إيجاد الإجراءات المناسبة في استغلال الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة مع الدول الأجنبية ضمن الحد الأدنى.

- **التجارة السلعية والخدمية عام 2017:**

إن استعراضنا لعملية التجارة السلعية والخدمية يستهدف تحليل ونقد الواقع التجاري الذي تتضخم فيه قيمة الواردات بشكل كبير، لأننا نرى في ذلك ضرورة للإسهام في إيجاد السياسات والإجراءات المناسبة لترشيد الواردات وتشجيع الصادرات وتصحيح الخلل في الميزان التجاري بما يحقق الأهداف السياسية والتنموية الوطنية الفلسطينية، دون القفز عن واقع الانقسام في النظام السياسي والاقتصادي الفلسطيني الذي يشكل إنهاؤه شرطاً أولياً لأي خطوات تنموية أو تطور اقتصادي .

- **التجارة السلعية عام 2017:**

يظهر الجدول رقم (59) أن إجمالي الواردات السلعية بلغت 6,772.7 مليون دولار عام 2017، حيث انخفضت بنسبة 2% مقارنة مع العام 2016 (منها 5,859.1 مليون دولار واردات الضفة الغربية مقابل 913.6 مليون دولار فقط لقطاع غزة)، كما ارتفعت الصادرات السلعية الفلسطينية المرصودة بنسبة 13.6% مقارنة مع العام 2016 لتصل إلى 2360.8 مليون دولار (منها 2324 مليون دولار صادرات الضفة الغربية مقابل 36.8 مليون دولار فقط لقطاع غزة) في عام 2017. أما العجز في الميزان التجاري السلعي لعام 2017 (والذي يمثل الفرق بين الصادرات والواردات السلعية) فقد انخفض بنسبة 8.6% مقارنة بالعام 2016 ووصل إلى 4411.6 مليون دولار عام 2017 ويعتبر العجز في الميزان التجاري تاريخياً وبحاجة إلى زيادة في الصادرات وتخفيض الواردات. أما حجم التبادل التجاري السلعي (وهو عبارة عن مجموع الصادرات والواردات) ارتفع أيضاً بنسبة 1.7% مقارنة مع عام 2016 ووصل إلى 9133.8 مليون دولار، وتشكل حصة قطاع غزة نسبة 10.4% فقط من إجمالي التبادل التجاري للأراضي الفلسطينية.

- **التجارة الخدمية لعام 2017:**

كذلك يظهر الجدول رقم (59) أن إجمالي الواردات الخدمية بلغت 721.8 مليون دولار عام 2017، حيث ارتفعت بنسبة 11.4% مقارنة مع العام 2016 (منها 581.5 مليون دولار واردات الضفة الغربية مقابل 140.3 مليون دولار فقط لقطاع غزة)، كما ارتفعت الصادرات الخدمية الفلسطينية المرصودة بنسبة 4% مقارنة مع العام 2016 لتصل إلى 317 مليون دولار (منها 224.4 مليون دولار صادرات الضفة الغربية مقابل 92.4 مليون دولار فقط لقطاع غزة) في عام 2017 . أما العجز في الميزان التجاري الخدمي لعام 2017 (والذي يمثل الفرق بين الصادرات والواردات الخدمية) فقد انخفض بنسبة 18.1% مقارنة بالعام 2016 ووصل إلى 404.8 مليون دولار عام 2017.

- **التجارة السلعية والخدمية المرصودة• حسب الدولة لعام 2017:**

بلغت قيمة الصادرات السلعية المقصودة من "إسرائيل" 878.6 مليون دولار عام 2017، حيث تُعدُّ "إسرائيل" هي المقصد الأول للصادرات السلعية، حيث تشكل نسبة الصادرات لإسرائيل 82.5% من إجمالي الصادرات السلعية المقصودة البالغة 1,064.9 مليون دولار، ثم الأردن بنسبة 7%، والإمارات بنسبة 2.5%، والسعودية بنسبة 1.4%، والولايات المتحدة الأميركية بنسبة 1.3%. فيما بلغت قيمة الواردات السلعية من "إسرائيل" 3,235 مليون دولار، تشكل نسبة 55.3% من إجمالي قيمة الواردات

• ملاحظة: التجارة المرصودة هي أرقام التجارة المسجلة في فواتير المقاصة (للتجارة مع إسرائيل) والبيانات الجمركية (التجارة المباشرة مع العالم الخارجي). يُضاف إلى ذلك أرقام التجارة بالمواد الزراعية (التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها). أرقام التجارة المرصودة هي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية للتجارة الخارجية الفلسطينية، حيث أن تقديرات الأرقام الفعلية يتم وضعها في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

السلعية المرصودة 5,853.9 مليون دولار عام 2017، ويتبين بانخفاض الاستيراد من دولة الاحتلال مقارنة بالسنوات الماضية وارتفاعه من دول العالم، كما بلغت نسبة الواردات من تركيا 9.9%، ثم الصين بنسبة 7.3%، وألمانيا بنسبة 3.7%، والأردن بنسبة 2.6% [1].

- **الواردات والصادرات الخدمية المرصودة مع دولة العدو الإسرائيلي:**

بلغ إجمالي الواردات الخدمية من "إسرائيل" 161.8 مليون دولار عام 2017 بارتفاع 18.1% مقارنة بالعام 2016 ، فيما بلغ إجمالي الصادرات الخدمية 200 مليون دولار، أي ارتفعت بنسبة 23.9% مقارنة بالعام 2016، في حين سجّل صافي الميزان الخدمي فائضاً مقداره 38.2 مليون دولار عام 2017 بارتفاع 56.8 % مقارنة بالعام 2016 [2].

وقد شكلّت كل من خدمات الأعمال الأخرى وخدمات النقل من "اسرائيل" ما نسبته 50.7% و 35.6% على التوالي من إجمالي قيمة الواردات الخدمية لعام 2017. أما بخصوص الصادرات الخدمية من "إسرائيل" فقد شكلّت خدمات التشييد 44.2% من إجمالي قيمة الصادرات الخدمية لعام 2017 ، فيما شكلت خدمات السلع للتجهيز 31.3% من إجمالي قيمة الصادرات الخدمية لعام 2017 .

جدول رقم (59): إجمالي قيمة الواردات والصادرات (السلعية والخدمية) في فلسطين حسب المنطقة 2016، 2017 (بالمليون دولار)

	2016			2017		
	الاراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	الاراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
صافي الصادرات من السلع والخدمات	**-5,170.6**	**-4,322.6**	**848**	**-4,816.4**	**-3,891.9**	**-924.5**
إجمالي الصادرات	**2,383.1**	**2,270.5**	**112.6**	**2,678.1**	**2,548.7**	**129.4**
الصادرات السلعية	2,078.1	2,033.3	44.8	2,361.1	2,324.3	36.8
الصادرات الخدمية	305	237.2	67.8	317	224.4	92.4
إجمالي الواردات	**7,553.7**	**6,593.1**	**960.6**	**7,494.5**	**6,440.6**	**1053.9**
الواردات السلعية	6,906	6,055.6	850 4.	6,772.7	5,859.1	913.6
الواردات الخدمية	647.7	537.5	110.2	721.8	581.5	140.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الموقع الالكتروني: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/A.QNA_Constant.html

وبسبب استمرار العجز التجاري المرتفع، "من المتوقع أن يظل عجز ميزان الحساب الجاري شاملاً التحويلات الرسمية أعلى من 10% حتى عام 2020 مع انخفاض الصادرات –في ظل القيود الإسرائيلية المفروضة– إلى نحو 18% من إجمالي الناتج المحلي. وستستمر الأراضي الفلسطينية في الاعتماد على

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح التجارة الخارجية المرصودة 2017، ص39.

[2] المرجع السابق، ص40.

الواردات في تلبية معظم احتياجاتها الأساسية، لذلك ستبقى تشكل حصة الواردات في الاقتصاد حوالي 55% بحلول عام 2020. وبالإضافة إلى التحويلات الرسمية، سيستمر تمويل عجز ميزان الحساب الجاري من خلال الاعتماد على تحويلات رأس المال الخاصة غير الرسمية وربما المزيد من عملية السحب من النقد الأجنبي والمدخرات"[3].

وفي هذا السياق، نؤكد على أن السياسة التجارية الفلسطينية والاتفاقيات الاقتصادية المبرمة لم تساعد على توسيع وتنويع قاعدة الإنتاج المحلي، بل أدت لتراجع القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية أمام الواردات السلعية، التي ارتفعت من 5,485.6 مليون دولار عام 2011 إلى 6,772.7 مليون دولار عام 2017، وبلغت الصادرات السلعية 2,361 مليون دولار، وبالتالي فإن العجز في الميزان التجاري السلعي بلغ 4,411.7 مليون دولار عام 2017، والسبب في تراكم هذا العجز يعود إلى عدم انتهاج سياسية تجارية فلسطينية لضبط وتقييد الواردات وتراجع أداء القطاعات الإنتاجية .

وقد عانى القطاع التجاري من تشوهات هيكلية من خلال العجز المزمن في الميزان التجاري للسلع والخدمات الناتج عن محدودية قدرة الصادرات على تغطية الواردات والتي بلغت نسبتها حوالي 35% عام 2017 مما أسهم في تعميق درجة التبعية، وفي هذا السياق تركزت أكثر من نسبة 60% من حركة التبادل التجاري بالاقتصاد الإسرائيلي، نتيجة الممارسات الإسرائيلية –طوال الستة عشر عاماً الماضية– التي جعلت من القطاعات الإنتاجية المولدة للسلع والبضائع تابعة وهشة وغير قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية، وبالتالي تحولها صوب الاعتماد على السوق الإسرائيلي بالدرجة الأولى في تلبية الطلب المحلي، إضافة إلى إهمال القطاع الخاص في تحسين وتطوير الإنتاجية لتلبية حاجة السوق المحلي مع رغبتهم في تحقيق الربح الفاحش على حساب رداءة الإنتاج بدون استغلال الفرصة المتاحة أمامهم في تطوير إنتاجهم، وتحسين القدرة التنافسية أمام المنتجات الأجنبية في السوق المحلية والخارجية، خاصة وان هناك بعض المنتجات السلعية الفلسطينية تنتج خصيصاً حسب المواصفات الإسرائيلية ويتم تسويقها على أنها منتجات إسرائيلية . أما من ناحية الواردات فقد شكلت فلسطين سوقاً واسعاً لتصريف المنتجات الإسرائيلية، حيث أن هناك عدداً كبيراً من التجار الإسرائيليين يستوردون سلعاً من الخارج خصيصاً لتسويقها في السوق الفلسطيني.

ومما لا شك فيه أن القطاع التجاري يتأثر وفق الظروف والمتغيرات السياسية، فعلى أثر فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006 واستلامها السلطة اشتد الحصار الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، بدعوى عدم التعامل مع حكومة تديرها حركة حماس، ثم الانقسام الناجم عن الحسم العسكري الذي نفذته حماس في 14/حزيران/2007، واشتداد الحصار على قطاع غزة، وما ترتب عليه من نتائج على الاقتصاد الفلسطيني أثرت على طبيعة التبادل التجاري مع كل دول العالم. ونتيجة لشدة الحصار ازدهرت تجارة الانفاق ما بين قطاع غزة ومصر وأصبحت كافة واردات قطاع غزة من مختلف

[3] البنك الدولي، الضفة الغربية وقطاع غزة،

البضائع تورد عبر الأنفاق التي كان يزيد عددها عن 1400 نفق على طول الحدود الفلسطينية المصرية، وتجاوزت ورادات قطاع غزة عبر الأنفاق المليار دولار سنوياً في فترات الحصار الشديدة، وأصبحت الأنفاق تمثل اداة لكسر الحصار الإسرائيلي ووسيلة ناجحة في دعم صمود وثبات المواطن والاقتصاد الفلسطيني.

وبالرغم من ذلك لم تصبح الأنفاق بديلاً شرعياً وقانونياً لإدخال البضائع والمواد الأساسية حيث أن تجارة الأنفاق تعتبر غير شرعية وعشوائية لأنها لا تخضع للاتفاقيات والقوانين التجارية ولا يوجد عليها رقابة كما أنها لا تلبي كافة احتياجات قطاع غزة من مختلف أنواع البضائع، كما أدت العشوائية في تجارة الأنفاق وعدم وجود قوانين وتشريعات وضوابط تحكمها للعديد من حالات النصب والاحتيال على التجار والمواطنين[4]. وفي عام 2013 بدأت مصر بإجراءات صارمة اتجاه تجارة الأنفاق وتم إغلاق غالبية الأنفاق التجارية من أجل ضبط الحدود، مما أثر سلبيا على اقتصاد قطاع غزة.

هذا وقد سبق لحركة التجارة الخارجية والبينية أن تأثرت سلباً، بشكل كبير نتيجة للحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ 28 أيلول 2000 ، مما أثر على القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالتجارة وخصوصاً قطاعي الصناعة والزراعة، وأدى إلى مراكمة مزيد من العراقيل أمام تطور هذين القطاعين لما لهما من دور ريادي وسيادي في تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي، والاستقلال الاقتصادي وإعادة هيكلة وتوجيه حركة التبادل التجاري الخارجي إلى البعد العربي والأجنبي، إضافة لعرقلة عملية إعادة هيكلة الإنتاج الصناعي بهدف تغطية السوق المحلي بما يتلاءم مع طبيعة الطلب الكلي من خلال سياسة إحلال الواردات وتحديد السياسات الاقتصادية الداعمة لذلك بما يضمن إعادة هيكلة التجارة الخارجية والحفاظ على نوع من التوازن والاستقلالية في الميزان التجاري وعدم الانكشاف للخارج .

وفي هذا الجانب، ما زال الاقتصاد في قطاع غزة يعاني من سياسة الحصار التي تفرضها "إسرائيل" على قطاع غزة للعام الحادي عشر على التوالي، وقد استمرت "إسرائيل" خلال عامي 2017/2016 باتباع سياساتها وإجراءاتها العقابية بحق قطاع غزة، والتي تمثلت بتشديد الخناق على تنقل التجار ورجال الأعمال عبر معبر بيت حانون، كما أضافت العديد من السلع والبضائع إلى قوائم الممنوعات. وفي هذا السياق إن قيام "إسرائيل" بإلغاء الكود الجمركي الخاص بقطاع غزة بتاريخ 2007/6/21 يعني إنهاء الاستيراد المباشر وإلغاء الوكالات والعلامات التجارية الخاصة بمستوردي قطاع غزة والعودة للمستورد الإسرائيلي[5] .

ذلك إن عدم القدرة على التنبؤ بعمل المعابر التجارية، أدى إلى عدم قدرة المنشآت على استيراد وتصدير المنتجات بطريقة مخططة ومربحة، كما تسببت هذه الأوضاع في إغلاق المشاريع وهجرة رؤوس

[4] ماهر تيسير الطباع – تكلفة الانقسام وأثره على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة من 2007 حتى عام 2017 – المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاتسراتيجية (مسارات) – أيلول 2017.

[5] ماهر تيسير الطباع، 2017، مرجع سابق ذكره.

الأموال والعقول إلى الخارج. وتحيط بقطاع غزة ستة معابر وهي مغلقة معظم أيام السنة بسبب سياسة الحصار التي يتبعها الاحتلال، وهي[6]:

1. **معبر رفح:** يعدُّ معبر رفح المعبر الوحيد المخصص لحركة الأفراد خارج قطاع غزة، وخارج عن السيطرة الإسرائيلية، ويربط القطاع مع جمهورية مصر العربية ومنذ العام 2007 مغلق بشكل كامل بسبب الانقسام الفلسطيني، وكان يفتح خلال فترات متفاوتة وبشكل استثنائي –بمعدل يقل عن 30 يوماً طوال العام– لدخول أو خروج الأفراد من وإلى قطاع غزة عبر مصر، فقط للحالات الإنسانية والطلبة، إلا أنه منذ منتصف العام 2018 أصبح يعمل يومياً بطاقة تشغيلية ضعيفة، مما سهلَّ حركة الأفراد نسبياً .
2. **معبر المنطار (كارني):** معبر تجاري يقع إلى الشرق من مدينة غزة على خط التماس الفاصل بين قطاع غزة و"إسرائيل"، وهو مخصص للحركة التجارية من وإلى القطاع وكذلك لتصدير الخضراوات إلى الضفة الغربية (مغلق بشكل كامل منذ 2007).
3. **معبر بيت حانون (إيريز):** يقع شمال قطاع غزة، وهو مخصص لعبور العمال والتجار ورجال الأعمال والشخصيات المهمة، الحالات الإنسانية، الدبلوماسيين الأجانب، العاملين في المنظمات الدولية ووسائل الإعلام.
4. **معبر صوفا:** يقع في الجنوب الشرقي من خانيونس، وهو معبر يصل القطاع و"إسرائيل"، ويستخدم لدخول العمال ومواد البناء إلى قطاع غزة (مغلق بشكل كامل منذ 2008).
5. **معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم):** يقع معبر كرم أبو سالم جنوب قطاع غزة، وكان مخصصاً لاستيراد البضائع من مصر عبر "إسرائيل"، واعتمده الاحتلال كمعبر تجاري يستخدم لدخول وخروج البضائع ويعمل 5 أيام في الأسبوع، ودخول البضائع يتطلب إذناً وتنسيقاً من إسرائيل.
6. **معبر ناحل عوز:** معبر مهجور ومغلق، وتم تحويله لموقع عسكري، وكان مخصصاً لدخول مشتقات البترول والغاز لقطاع غزة. (مغلق بشكل كامل منذ 2010)

– إمكانية إحلال المنتج الفلسطيني:

إن تطبيق سياسة إحلال الواردات – التي تم الإشارة اليها مسبقاً– تهدف وفق تعريفها، إحلال السلع المصنعة محلياً، محل السلع المستوردة البسيطة التي تشمل بصفة أساسية –في المرحلة الأولى– السلع الاستهلاكية غير المعمرة، ويأتي ذلك في سياق الأهداف الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية الفلسطينية عموماً، التي تعمل على تطوير وتفعيل دور القطاعات الإنتاجية (خاصة قطاعات الزراعة والصناعة)، ليس من أجل زيادة الدخل القومي الفلسطيني فحسب، وإنما بهدف توفير مقومات إنتاج مجموعات من السلع الاستهلاكية الخفيفة محلياً تمهيداً لإلغاء الاعتماد على السلع الإسرائيلية المثيلة، الأمر الذي يسهم

[6] ماهر تيسير الطباع، 2007، المرجع السابق.

في حال تحققه في توفير بعض عناصر القوة اللازمة لبناء الاقتصاد الوطني المستقل، بما يجعله قادراً نسبياً على تضييق الفجوة الواسعة، أو الخلل الكبير في الميزان التجاري، بين الواردات والصادرات وزيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد وزيادة العوائد الضريبية للحكومة، والأهم من ذلك الحد من التبعية الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي.

إن الحديث عن إمكانية تطبيق سياسة إحلال الواردات أو دعم المنتج الوطني لا يجب أن ينحصر في إطار التحليل الاقتصادي المباشر فحسب، بل يجب أن يترافق معه دراسة وتحليل التطورات والمتغيرات السياسية، المحيطة بنا على الصعيد المحلي والعربي والدولي، إذ أننا في ظل الانقسام وغياب وحدة النظام السياسي الفلسطيني، لا نستطيع التحكم بخياراتنا وقراراتنا الاقتصادية، خاصة على ضوء النتائج السياسية والاقتصادية الخطيرة الناجمة عن المخطط الصهيوني / الأمريكي / العربي الرسمي، الذي لا يهدف فحسب إلى تهميش وإضعاف وتفكيك الاقتصاد الفلسطيني، بل أيضا يهدف إلى تدمير البنية المجتمعية الاقتصادية والسياسية للمجتمع الفلسطيني، وتصفية مشروعنا الوطني من أجل الحرية وتقرير المصير والعودة، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة، لحساب دويلة ممسوخة في غزة أو حكم ذاتي وتقاسم وظيفي في الضفة، الأمر الذي يعني مزيداً من التفكك والتبعية للاقتصاد الفلسطيني، ومزيداً من عوامل الضعف والتفكيك للقطاع الصناعي والزراعي الفلسطيني لحساب قطاع الخدمات والأنشطة الطفيلية والاستهلاكية التي تضمن بقاء ارتهان الاقتصاد الفلسطيني لشروط الاقتصاد الإسرائيلي، ومن ثم عجز القطاعات الإنتاجية عن توفير الحد الأدنى من سياسة إحلال الواردات.

بناءً على ما تقدم، يتضح دون أي لبس، أن هدف التطور الاقتصادي عموماً، وتطوير القطاعات الإنتاجية والصناعة خصوصاً، سيظل هدفاً مستحيلاً إذا بقيت أوضاع الانقسام الحالية دون تغيير توحيدي وطني وديمقراطي للنظام السياسي الفلسطيني، الكفيل وحده تطبيق برامج وخطط وطنية وتنموية تأخذ بمبادئ وآليات اقتصاد التقشف، أو اقتصاد الصمود والمقاومة، وتطبيق استراتيجية التصنيع الوطني التي تتضمن مجموعة من الإجراءات والسياسات الهادفة إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية للسلع المحلية، والنمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، والبحث عن توفير عوامل القدرة التنافسية التي يفتقر إليها اقتصادنا الفلسطيني حتى اللحظة لأسباب موضوعية وذاتية معا.

في ضوء هذه الخلفية، يتبين لنا أن المشكلة الاقتصادية الفلسطينية ليست مشكلة مالية أو إدارية فحسب، وإنما هي مشكلة في منظومة الفعل السياسي والاقتصادي الداخلي بصورة أساسية إلى جانب أسبابها الخارجية وخاصة الحصار الإسرائيلي، سواء من حيث استمرار الانقسام ومن ثم غياب الهدف الوطني والخطة التنموية، أو من حيث التنفيذ السيئ والعشوائي للسياسات الاقتصادية في إطار المصالح الشخصية الطفيلية والكومبرادورية والبيروقراطية في كل من رام الله وغزة، لذلك فقد بات واضحاً أن هذه الإشكالية زعزعت الثقة لدى القطاع الخاص (في الصناعة والزراعة بصورة خاصة) في الداخل، ولدى المستثمرين الفلسطينيين في الخارج.

وعلى الرغم من تعقيدات المرحلة الراهنة وصورتها القائمة، إلا أن هناك إمكانية لتحقيق هدف احلال الواردات بالمعنى النسبي في إطار إنتاج السلع الاستهلاكية الخفيفة – الإحلالية، لكن هذا الهدف يتطلب أولاً إنهاء الانقسام، وبذل الكثير من الجهد والتخطيط – في الأوساط والفعاليات الوطنية والأكاديمية والقطاع الخاص – لعلنا نتمكن من تطبيق المرحلة الأولى في استراتيجية إحلال الواردات التي ترتكز على إنتاج السلع الاستهلاكية غير المعمرة (كالملابس والأغذية والمشروبات والأحذية والأدوات المنزلية)، خاصة وأن هناك بعض المؤشرات الإيجابية لبعض الصناعات الخفيفة المحلية، التي استطاع أصحابها التكيف والسير في هذا التوجه رغم إمكانات الاقتصاد الفلسطيني المتواضعة، من حيث حجم الاستثمارات، ومحدودية السوق الداخلي من ناحية، ورغم العقبات والتعقيدات الإسرائيلية المعيقة لبلورة هذه الاستراتيجية، لكن هذه المؤشرات الإيجابية لا يمكن اعتبارها قاعدة يمكن البناء عليها في تطبيق استراتيجية إحلال الواردات في فلسطين، نظراً لمحدودية هذه المؤشرات أو الصناعات المحلية، التي استطاعت التكيف مع ظروف الحصار المعقدة الخارجية والداخلية، دون أن تمتلك القدرة على فك التبعية مع الاقتصاد الإسرائيلي خاصة في مجال المواد الخام والمعدات وقطع الغيار ومواد البناء... الخ، وهي مواد وأدوات تصل نسبة اعتماد الصناعات المحلية الفلسطينية عليها من "إسرائيل" والخارج إلى 85% ، وبالتالي فإن سياسة إحلال الواردات – في حال تطبيقها بصورة جدية – ستظل لفترة طويلة قادمة عملية نسبية طالما ظلّت تعتمد على السوق الإسرائيلي في تأمين المواد الخام أو مستلزمات الإنتاج، مع العلم أن نسبة المدخلات الخارجية في السلع الفلسطينية المصنعة محليا تتجاوز 70–85%، بما يشير بوضوح إلى أن هذه الحالات الجزئية في الصناعة المحلية الإحلالية لا يمكن اعتمادها كقاعدة أو مقياس، ذلك أن استمرار بقاء الهيمنة الإسرائيلية على الحدود وحركة التجارة والمعابر والسوق وحرية الاستيراد والتصدير، إلى جانب قيود وشروط " بروتوكول باريس " وتطبيق مبدأ " الاتحاد الجمركي " وعجز السلطة الفلسطينية عن صياغة وتطبيق قانون للتعريفة الجمركية الفلسطينية، أو تأمين وتوفير مبدأ الحماية الجمركية أو فرض رسوم إنتاج على السلع المستوردة المثيلة للسلع المنتجة محلياً، إلى جانب عجزها عن تقييد كميات استيراد السلع المثيلة بقيود كمية معينة أو وفق نظام الحصص (الكوتا) ، كل ذلك يجعل إمكانية تطبيق استراتيجية إحلال الواردات مسألة غير قابلة للتحقيق في ظروفنا الراهنة التي بات واضحاً من خلالها أن العدو الإسرائيلي ما زال يفرض على السلطة الفلسطينية استمرار التزامها بتطبيق السياسات الإسرائيلية للتصدير والاستيراد والتعريفة الجمركية والمعاملات التجارية في السوق المحلي أو الأسواق الخارجية.

إن تناولنا لهذه المعوقات والتعقيدات الإسرائيلية، أو الداخلية –بسبب الانقسام بين الضفة والقطاع – التي تحول دون تطبيق استراتيجية إحلال الواردات في الظروف الراهنة، لا يعني إزاحة هذا الهدف أو إهماله، كهدف مستقبلي نظرا لأهميته أو ضرورته، الجزئية على الأقل، بالنسبة لإنتاج مجموعة من السلع الاستهلاكية غير المعمرة، الموجهة لخدمة القطاعات الفقيرة، وذات الدخل المحدود في بلادنا،

وهذا يقتضي المطالبة بترتيب أوضاعنا الداخلية الانقسامية المتردية، واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني بما يؤدي إلى وقف تراجع قطاعي الإنتاج الرئيسيين، الصناعة والزراعة، وغياب السياسة الاقتصادية الفلسطينية الواضحة والمحددة المعالم –في إطار التكامل الاقتصادي العربي.

وبالتالي فإن أيَّ توجه لتطبيق سياسة إحلال الواردات – رغم التعقيدات والصعوبات التي تواجهها– لا بد أن يتوفر مناخ ومرجعية سياسية اقتصادية فلسطينية موحدة، توفر أسس تطبيق سياسة الإحلال، خاصة وأننا ندرك المزايا المرتبطة بتطبيق هذه السياسة الإحلالية، من حيث ملاءمتها لحجم السوق الفلسطيني المحدود في ظل انخفاض متوسط دخل الفرد، وصعوبات التصدير للخارج، ومن حيث كثافة استخدامها للأيدي العاملة الغير ماهرة، واستخدام التكنولوجيا البسيطة ورأس المال الصغير نسبياً، إلى جانب دورها في تدريب عمالنا والإسهام في تطوير كوادرنا الإدارية والإنتاجية ونشر التكنولوجيا والمعرفة العلمية في الصناعة والإنتاج، إلى جانب مزاياها الأخرى بالنسبة للقطاع الخاص، التي تؤكد على الارتفاع النسبي لربحية هذه الصناعات الخفيفة، وقصر فترات استرداد الاستثمارات فيها. آخذين بعين الاعتبار ضعف السوق المحلي، وضعف الاستثمارات، وتعقيدات الحصول على المواد الخام، أو المواد الأولية نصف المصنعة، واحتمالات إنتاج سلع متدنية الجودة أو غير مطابقة للمواصفات والنوعية في حال غياب السلع المستوردة المثيلة، أو الارتفاع في حجم المستوردات من الخارج، واحتمالات تدخل الاستثمارات أو الشركات الأجنبية –بما في ذلك الشركات الإسرائيلية– في إقامة هذه الصناعات وبالتالي تحويل كل أرباحها إلى الخارج.

على أي حال، تظل سياسة إحلال الواردات أو غيرها من السياسات والخطط الوطنية، الاقتصادية والتنموية الفلسطينية، مرهونة في نجاحها برؤية أو استراتيجية وطنية–ديمقراطية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار –ظروف الوضع الراهن– المؤقت– وتعقيداته، إلى جانب الظروف والآفاق المستقبلية، وتستند إلى مجموعة من الأسس والأهداف:

1– العمل على مراجعة برتوكول باريس، تمهيدا لفك الارتباط والتبعية مع الاقتصاد الإسرائيلي.

2– وقف التضخم في حجم الواردات، وذلك انطلاقا من مفاهيم وآليات اقتصاد التقشف والصمود والمقاومة الذي يضمن وحده تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في التشغيل والموارد وتوزيع الدخل، بمثل ما يضمن ويعزز دافعية الصناعات المحلية ونجاح تطبيق سياسة إحلال الواردات ضمن الإمكانات الفلسطينية المتاحة.

3– العمل على ضمان معدلات عالية من النمو لقطاعي الإنتاج الرئيسيين عبر التخطيط المركزي الذي يجب اعتماده في القضايا ذات البعد الاستراتيجي، وفي هذا السياق ندعو إلى إعادة قراءة "البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني" الصادر عن م.ت.ف في تموز/يوليو 1993 بإشراف د.يوسف صايغ، للاسترشاد بخطة البرنامج وتحليله واستنتاجاته بالنسبة للاقتصاد الوطني الفلسطيني.

4- العمل على توسيع القاعدة الإنتاجية الفلسطينية، في الصناعة والزراعة بصورة خاصة، بما يؤدي إلى توظيف اليد العاملة في الإنتاج المحلي، دون إغفال أهمية سوق العمل العربي للعاطلين عن العمل.

5- الحفاظ على ثبات الأسعار للسلع الأساسية ضمن الإمكانات المتاحة، ورفع أجور الفئات الفقيرة بنسبة تعادل الارتفاع في الأسعار.

إن تطبيقنا للأسس السابقة كفيل بتحقيق سياسة إحلال الواردات وفقاً لبعدها النسبي وليس المطلق. رغم إدراكنا لطبيعة المعوقات والعقبات التي تحول دون تطور القطاع الصناعي والقطاعات الإنتاجية الأخرى في إطار القطاعين الخاص والعام، التي تتمثل في التعقيدات الإدارية والأمنية على المعابر، والاغلاقات المتكررة، وصعوبة الوصول إلى الأسواق والتسويق، وضعف الأجهزة الفنية والإدارية والاقتصادية في السلطة الفلسطينية على إيجاد وتأمين الأسواق الخارجية من ناحية، وعدم وجود مؤسسات مالية تدعم قطاع التصدير الخارجي من ناحية أخرى، وغياب الدور الإيجابي للقطاع العام بل والطابع الاحتكاري الضار لهذا القطاع، وغياب المنشآت أو المؤسسات الاقتصادية الكبرى على نمط الشركات الصناعية المساهمة العامة (والمختلطة) ، وغياب دور البنوك الداعم للصناعة الفلسطينية... الخ، كل هذه العوامل –خاصة ذات الطبيعة الداخلية في الضفة والقطاع بسبب الممارسات السلبية للسلطة الفلسطينية– تُحمِّلنا – في إطار القوى الوطنية الديمقراطية – أعباءً ومهماتٍ تنموية وطنية بالتنسيق مع القطاع الخاص، يجب أن نستوعبها عبر إدراكنا الواعي لعملية التطور الاقتصادي في قطاع غزة والضفة الغربية بصورة موحدة ومتكاملة من جهة، وبعملية التغيير الوطني الديمقراطي الهادف إلى إلغاء العلاقة التبعية لاقتصادنا مع الاقتصاد الإسرائيلي كخطوة رئيسة في موازاة مهماتنا وأهدافنا في عملية التغيير الديمقراطي الداخلي، بما يفرض على القوى الوطنية الديمقراطية مزيداً من تفعيل حالة الضغط الشعبي الجماهيري ضد الانقسام من أجل استعادة النظام السياسي الديمقراطي التعددي، الكفيل وحده بضمان تطبيق الأهداف التطويرية التنموية بالنسبة لكافة القطاعات الاقتصادية عموماً ولقطاعي الصناعة والزراعة والقطاع الخاص خصوصاً، انطلاقا من التعاطي والتفاعل مع أطراف العملية التنموية من أجل تغيير الوضع الراهن، والانتقال إلى حالة تنموية تقوم على المؤسسات وتعزز المشاركة الشعبية، بما يعود بالفائدة على كل أطراف العملية الإنتاجية–التنموية وفق تصور تكاملي للأسس الضرورية التي تضمن زيادة النمو الاقتصادي من خلال تفعيل الطاقة القصوى، عبر المشاركة والدافعية والحوافز لجميع العاملين في كل القطاعات، وذلك عبر العمل على إعادة هيكلة كافة القطاعات الاقتصادية، والمطالبة بتوفير البنية التحتية اللازمة لبناء القاعدة الإنتاجية، وما يتطلبه ذلك من مناخ وتشريعات قانونية مناسبة في إطار نظام سياسي ديمقراطي تحكمه سيادة القانون والعدالة وتكافؤ الفرص، يعتمد التخطيط الاستراتيجي والمرحلي في خطط التنمية كما في الاقتصاد عموما والقطاع الخاص خصوصا ولا يعتمد على الانفلات وحرية السوق والخصخصة بلا أي قيود أو ضوابط.

- **أثر الانقسام والحصار على أداء القطاع التجاري الفلسطيني:**

طالت تأثيرات الانقسام مختلف جوانب الحياة في الأراضي الفلسطينية، حيث تراجع حجم التبادل التجاري بين الضفة الغربية وقطاع غزة من 250 مليون دولار إلى أقل من 10 مليون دولار. كذلك تأثرت صادرات قطاع غزة للعالم الخارجي، حيث انخفضت إلى أدنى نقطة لها خلال عام 2017، كما بلغت قيمة الخسائر جراء استمرار الحصار بنحو 16 مليون دولار شهرياً، جراء استمرار القيود التي يفرضها الاحتلال على حركة الاستيراد والتصدير[7]. و**يمكن إبراز أهم تأثيرات الانقسام التي طالت القطاع التجاري بالنقاط التالية**[8]:

1. عدم وصول كامل أموال وتعهدات المانحين في مؤتمر شرم الشيخ، وفشل كافة المبادرات التوحيدية الرامية لتشكيل هيئة مستقلة من المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية بالإشراف على عملية إعادة إعمار قطاع غزة.
2. انتشار ظاهرة تجارة الأنفاق بشكل كبير، الأمر الذي أثرّ على إيرادات السلطة من جهة ومن ثم على صحة وسلامة المستهلك الفلسطيني، إضافة إلى الأخطار المترتبة على العاملين في تلك الأنفاق من جهة ثانية.
3. تراجع صادرات غزة الزراعية والصناعية إلى مناطق الضفة الغربية.
4. التضارب في فرض الضرائب ووجود ازدواج ضريبي في قطاع غزة، تسبب في ازدياد الأعباء القطاع الخاص وعلى الأسر الفلسطينية بالقطاع .
5. لم يتم تنفيذ بعض المشروعات الاقتصادية والتنموية في قطاع غزة ومنها مشكلة إنشاء محطات لتحلية المياه ومعالجة المياه العادمة.
6. تراجع أداء البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة وتراجع دورها في التمويل والإقراض، في ظل انعدام الثقة المتبادلة بين البنوك التجارية والقطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث تبنت البنوك سياسة تحفظية أدت إلى تراجع النشاط الاقتصادي، وخلق أزمة في السيولة النقدية لدى البنوك.
7. تفاقم أزمة الكهرباء في قطاع غزة، والتي أدتّ لتكبد الاقتصاد في قطاع غزة خسائر كبيرة وارباك الحياة الاقتصادية، وقد أنفقت الأسر خلال عقد الانقسام في قطاع غزة حوالي 1.5 مليار دولار لتوفير بدائل للكهرباء، وهذا المبلغ يكفي لإنشاء ستة محطات توليد طاقة شمسية تنتج ما يزيد عن 1000 ميجاواط ، وهي ضعف احتياج قطاع غزة للطاقة، إلا أن كافة الجهات الفلسطينية المسئولة فشلت في إدارة ملف الطاقة على مدار سنوات الانقسام الفلسطيني.

---

[7] مركز الميزان لحقوق الانسان، تقرير حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة عام 2017، ، الأحد 2018/3/18، الموقع الالكتروني: http://www.mezan.org/post/25219

[8] ماهر تيسير الطباع، كلفة الانقسام وأثره على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة من 2007 – 2017 ، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاتسراتيجية (مسارات) ، أيلول 2017.

8. **زيادة الفجوة والازدواجية واختلاف القوانين والتشريعات والقرارات والإجراءات والضرائب والجمارك واللوائح والأنظمة والرسوم بين الضفة الغربية وقطاع غزة، أثرت سلباً على القطاع الخاص في قطاع غزة وساهمت في إضعافه. حيث صدر خلال فترة الانقسام حوالي 208 قانون وتشريع جديد، 150 قانون بقرار صادر من الرئيس، و 58 قانون صادر من المجلس التشريعي بغزة، ومعظم هذه التشريعات الصادرة لا ضرورة ملحة لها وهي تخدم أجندات وسياسات حزبية أدتَّ إلى تعزيز الانقسام. ومن الأمثلة الصارخة على سياسة حركة حماس وإجراءاتها الضارة بمجمل العملية الاقتصادية التي تتعارض مع القوانين والاجراءات الاقتصادية المعتمدة في السلطة الفلسطينية، نورد ما يلي** [9] :

- اختلاف رسوم التراخيص للمركبات بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أن رسوم ترخيص المركبة الملاكي الديزل في الضفة الغربية يعامل كترخيص المركبة البنزين وهو في حدود 660 شيكل، أما في قطاع غزة فيبلغ ترخيص المركبة الديزل الملاكي 2100 شيكل.
- أما بالنسبة للجمارك الخاصة بالمركبات، تقوم حركة حماس بتحصيل قيمة الجمارك على المركبات الواردة إلى قطاع غزة بنسبة 50% لصالح خزينة السلطة الفلسطينية، وتقوم وزارة المالية بقطاع غزة بتحصيل 25%، ليصبح الجمرك الخاص بالمركبات بقطاع غزة 75% ، مقابل 50% بالضفة الغربية.
- تم إجبار شركات غزة التي لها فروع بالضفة الغربية على فتح مشتغل مرخص جديد وأصبحت تلك الشركات تمتلك مشتغلاً مرخصاً خاصاً بغزة وآخر خاص بالضفة الغربية، مما ساهم بإضافة أعباء ضريبية جديدة على الشركات، وأصبحوا يدفعون ضريبة القيمة المضافة مرتين، الأولى عندما تقوم شركاتهم في الضفة الغربية ببيع البضاعة المستوردة لشركاتهم في غزة، والثانية عندما يبيعون البضاعة نفسها في قطاع غزة .

9. تأثر قطاع الاستثمار في قطاع غزة بشكل سلبي، في ظل ضعف البيئة الاستثمارية، حيث تُعد خسائر قطاع الاستثمار من أسوأ الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني وتتمثل هذه الخسائر في[10]:

- هروب رؤوس الأموال المحلية للدول المجاورة للبحث عن الاستقرار الاقتصادي.
- هروب العديد من الشركات الأجنبية العاملة في المجال الاستثماري في فلسطين.
- إلغاء استثمارات أجنبية وفلسطينية وعربية كانت تحت الإعداد النهائي.
- توقف العمل في توسيع المناطق الصناعية الحرة والعديد من المشاريع الاستثمارية.
- إلغاء بعض مشاريع البنية التحتية الممولة من شركات استثمارية.

[9] المرجع السابق.

[10] المرجع السابق.

وفي هذا السياق نشير إلى الضرر البالغ الناجم عن استمرار الانقسام، وهو الضرر الذي أصاب أهم استثمار في قطاع غزة، ألا وهو الاستثمار في حقول الغاز المكتشفة قبالة شواطئ مدينة غزة وحرم الاقتصاد الفلسطيني من استغلال تلك الحقول، حيث أن الاستثمار المتعطل في حقول الغاز بغزة على مدار 17 عاماً كان من المفترض أن يحقق نهضة حقيقية في كافة مناحي الحياة الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال تحقيق عوائد مالية ضخمة، كان من الممكن أن تساهم في حل الأزمات المالية التي تتعرض لها السلطة الفلسطينية راهناً من جهة، وتُسهم أيضاً في منع تفاقم عوامل الركود والكساد الاقتصادي المنتشر في قطاع غزة السائدة في قطاع غزة منذ عام 2014 حتى الآنً من جهة ثانية، ناهيك من أن تلك العوائد المالية كان من الممكن أيضاً التخلص من الابتزاز المالي الإسرائيلي المستمر إضافة للتحرر من الهيمنة الإسرائيلية على مصادر الطاقة في قطاع غزة والضفة الغربية، والمساهمة في حل مشكلة الكهرباء التي يعاني منها قطاع غزة على مدار 12 عاماً، وذلك من خلال تشغيل محطة توليد الكهرباء على الغاز الفلسطيني، مما سيؤدي إلى انخفاض ثمن الكهرباء وينعكس بشكل إيجابي على كافة المواطنين وعلى كافة القطاعات الاقتصادية والإنتاجية، والمساهمة في حل مشكلة البطالة المرتفعة في قطاع غزة من خلال توفير العديد من فرص العمل المستدامة، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وفتح المجال أمام العديد من الاستثمارات في قطاعات مختلفة.

أخيراً، إننا لا نبالغ في القول، حينما نؤكد على أن إنهاء الانقسام واستعادة وحدة النظام السياسي والاقتصادي الفلسطيني، سيؤدي بالضرورة إلى تفعيل العديد من جوانب التطور الاقتصادي بكل تفريعاته الزراعية والصناعية والخدماتية والتجارية، خاصة واننا نعتقد أن تفعيل التجارة البينية بين الضفة والقطاع سيكون أحد الأساسيات في ذلك التطور الاقتصادي المنشود.